دول جوار العراق والعملية السياسية

م. د. عارف محمد خلف
م. م. اسعد عبد الوهاب عبد الكريم
كلية القانون / قسم العلوم السياسية

المقدمة

تباينت مواقف دول جوار العراق حيال الوضع الذي آل اليه العراق منذ الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما تبعه من تطورات سياسية على صعيد المسار السياسي بدءاً بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي ومروراً – بالدستور واجراء الانتخابات البرلمانيه وانتهاءاً بتشكيل الحكومة المنتخبة وما رافق ذلك من تداعيات خطيرة على صعيد الوضع الامني وازدياد العنف والقتل والتدمير وما شاكل ذلك. وكل ذلك استدعى من دول الجوار ان تتخذ المواقف التي تتناسب مع رؤيتها فالبعض من دول الجوار ساند الاحتلال والعملية السياسية والبعض الاخر التزم جانب الصمت والبعض الاخر اتخذ من التواجد الامريكي ذريعة لتحقيق مآربه السياسية في العراق وزيادة نفوذه أو ابعاد الخطر الامريكي عن اراضيه فضلاً عن اتخاذ البعض موقفاً معارضاً من الاحتلال الامريكي ويحرص على قيام نظام سياسي غير معادي له.

والملاحظ ان كل دول جوار العراق تسعى الى اجتماعات دورية في محاولة للتعامل مع الوضع العراقي بقدر من التكيف وبما يعود بالنفع او دفع الضرر عن بلده ومواصلة التنسيق والتشاور مع الدول المجاورة الاخرى للوصول الى تفاهم مشترك حول افضل السبل للتعامل مع الازمة العراقية بما يمنع اي انعكاس سلبي على امنه ومصالحه.

ومن هنا فقد جاء هذا البحث ليسلط الاضواء على مواقف دول جوار العراق من العملية السياسية وفق الاتي:-

اولاً: مواقف دول الجوار من الاحتلال الامريكي.

ثانياً: المواقف من المسار السياسي.
ثالثاً: مؤتمرات دول الجوار.
رابعاً: تدخلات دول الجوار.
الخاتمة والاستنتاجات.

اولاً: موقف دول الجوار من الاحتلال الامريكي

تباينت مواقف دول الجوار من الوضع الذي آل اليه العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ فالبعض من هذه الدول رأت في تواجد القوات الامريكية على أرض العراق خطراً حقيقياً يهددها والبعض الاخر أسهم بشكل مباشر او غير مباشر في توفير الدعم اللوجستي للقوات الامريكيه من خلال منح التسهيلات لمرور هذه القوات عبر أراضيها أو استخدام اراضيها منطلقاً للهجوم البري الذي شنته القوات الامريكيه على العراق ، ورفضت بعض دول الجوار منح التسهيلات لمرور القوات الامريكية عبر اراضيها أو استخدام اراضيها منطلقاً للهجوم البري الذي شنته القوات الامريكية على العراق ولغرض التعرف على طبيعة تلك المواقف يحسن بنا ان نميز بين مواقف دول الجوار العربية ومواقف دول الجوار غير العربية.

مواقف دول الجوار العربية من الحرب على العراق

لم تتمكن دول الجوار العربية من توحيد سياسيتها حيال التهديدات الامريكية بشن الحرب على العراق وانما انقسمت على نفسها ما بين التأييد المطلق للمخطط االامريكي (الكويت وقطر) الى المعارض والرفض الصريح والتنديد (سوريا على سبيل المثال)، مروراً بمواقف أخرى متباينة الظلال تعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلاف ظاهرها مع باطنها (مصر والسعودية على سبيل المثال).[١]

وفيما يخص موقف الكويت فأن دوافعها معروفة فقد بدا موقفها محكوماً بهاجس التخلص من نظام سياسي معادي لها وترى ان اي حل آخر حتى لو كان تدمير العراق او تفتيته او احتلاله على نحو دائم يمثل لها خياراً افضل من بقاء هذا النظام.[٢]

وتسعى قطر من وراء ازمة العراق الى تعظيم دورها في المنطقة على حساب الدور السعودي مدفوعة في ذلك بخلافات تاريخية عميقة مع السعودية ظهرت الى السطح في بداية التسعينات.

اما موقف السعودية ومصر فقد اتسمت بالغموض والارتباك والتردد في الاستجابة لضغوط. متناقضة من جانب تيارات شعبية قوية رافضة للضغوط الامريكية من ناحية ونخبة حاكمة ترتبط مصالحها بالولايات المحدة من ناحية اخرى ولاجدال في ان تباين هذه المواقف سهل عملية الغزو الامريكي للعراق.[٣]

ويبدو ان التصريحات التي اطلقها المسؤولين الامريكان قبل شن الحرب على العراق حول ما يسمى بالشرق الاوسط الكبير واعادة لتشكيل المنطقة بدءاً من العراق ومروراً باخرى كايران وسوريا والسعودية قد وضع دول الجوار العراقي في موقف دفاعي محاولين تهدئة الاوضاع مع واشنطن ريثما تدرك الاخيرة بانها غير قادرة على تحقيق ذلك وتصبح اكثر واقعية في تقديرها لنفقات وفوائد مثل هذا التغيير الشامل في المنطقة[٤].

على العموم فقد ساهمت دول الخليج كلها بدون استثناء في حرب احتلال العراق بشكل او بآخر كما ساهمت حكومات عربية اخرى في التحريض على الاحتلال[٥]. وتأتي الكويت بالدرجة الاولى من حيث المساهمة وتليها قطر والبحرين وكذلك الاردن الذي كان له دوراً واضحاً في التمهيد لهذه الحرب.[٦]

وبسبب الموقف السعودي الرافض لاستخدام قاعدة الامير سلطان الجوية منطلقاً للاغارة على العراق فقد شن اللوبي الصهيوني حملة اعلامية ضد السعودية من خلال (لورانت موراويس) الخبير في مؤسسة راند الامريكية (ان السعودية قد انتقلت من كونها حليفة وصديقة ((عدو استراتيجي)) يستوجب احتلال مناطق النفط وتجميد الارصدة السعودية في الولايات المتحدة وان قاعدتي (العديد والسيلية) في قطر تشكلان بديلاً موفقاً عن قاعدة الامير سلطان الجوية، حيث اعلنت القيادة الامريكية الوسطى من قاعدة السيلية في قطر رحيل القوات الامريكية عن القاعدة السعودية ونقل مركز القيادة الى القاعدة القطرية[٧].

لا ريب فأن العجز العربي واخفاقه في مواجهة ما جرى قد استغلته الولايات المتحدة لصالحها فراحت تبعث برسائل مهمة للدول العربية حول الاصلاح على الطريقة الامريكية في مرحلته الجديدة المطورة عندما قال الرئيس الامريكي بوش في تشرين الثاني (ان السياسة الامريكية التي امتدت لنحو ٦٠ عاماً في تأييد حكومات لا تلتزم بالحرية السياسية قد فشلت وان واشنطن قد تبنت استراتيجية مستقبلية جديدة للحرية في الشرق الاوسط)[٨].

وهذا ما جعل الانظمة العربية تتعامل مع الامر وكأنه تهديد بالاقصاء وكان مخجلاً ان تهرول هذه الانظمة على النحو من الذعر والخوف والاسراع في تقديم البراءة وتوفيق اوضاعها[٩].

ولهذا ليس من المستغرب ان تكون مواقف الدول العربية كحالها من الدول التابعة التي اعطت شرعية للاحتلال الامريكي للعراق وليس اول على ذلك من عدم ممانعة الحكومة السورية من التصويت لصالح قرار مجلس الامن الداعي الى تشكيل قوات متعددة الجنسيات وتقديم السعودية مبلغ ١٥٠٠ مليون دولار ضمن مساهمات مالية لاعمار العراق مساندة للاحتلال الامريكي وعدم مطالبة مصر والدول العربية بجلاء القوات المحتلة.

وخلاصة القول ان مواقف دول الجوار العربي من الاحتلال الامريكي للعراق كانت تنطلق باتجاه قبول الوضع الراهن الذي فرضه هذا الاحتلال والتعامل معه بحذر شديد.

٢- مواقف دول الجوار غير العربية من الحرب على العراق

أ- تركيا:- تبنت تركيا موقفاً حيال التهديدات الامريكية بغزو العراق يستند الى ركيزتين اساسيتين هما.[١٠]

١- الدعوة الى ايجاد حل سلمي للمشكلة العراقية وهو خطاب موجه الى الدوائر الدبلوماسية.

٢- تركز الحديث في اطار المفاوضات الامريكية – التركية عن طبيعة الدور التركي في الحرب وعن مرحلة ما بعد الحرب.

ينطلق الموقف التركي اعلاه من خشية تركيا على ما سوف تلحقه هذه الحرب من خسائر اقتصادية في وقت تعاني من صعوبات اقتصادية والى سعيها لدور مهم بعد الحرب غير انها لاتبدو مستاءة من اضعاف الدور العراقي في المنطقة او حتى لاحتلال عسكري امريكي للعراق طويل الامد أو دائم.(١١)

وقد استطاعت تركيا التغلب على الضغوط الامريكية المسلطة عليها جراء رفض المجلس الوطني التركي الكبير دخول القوات الامريكية الى العراق عبر الاراضي التركية بالنظر لما تمثله من اهمية استراتيجية للولايات المتحدة حيث لايمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الاشكال، وضرورة حل الخلافات الثنائية بهدوء تقلل من حدة التوترات بين الطرفين وبما يمكنهما من الاستمرار في التعاون الذي يتطلب تحالفهما الاستراتيجي من ناحية، والتعقيدات التي ستفرزها تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق في المرحلة القادمة من ناحية أخرى(١٢).

وقد تجسد ذلك خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول الى انقرة في الاول من نيسان ٢٠٠٣ لرأب الصدع بين انقرة وواشنطن حيث صرح باول في اعقاب المحادثات مع وزير الخارجية التركي غول (ان تركيا والولايات المتحدة ستتعاونان عن كثب في المساعدات الانسانية للعراق واعادة بناء البلاد في فترة ما بعد الحرب) واضاف (ان الدعم الذي تطلبه الولايات المتحدة من تركيا سيكون مختلفاً عن الطلبات التي قدمت لتركيا قبل شهر مؤكداً (ان دعم انقرة الكامل للطلبات الامريكية الحالية سوف يكون له تأثير ايجابي في تبني الكونغرس الامريكي قرار تقديم مساعدة مالية لتركيا تقدر بمليار دولار. وقال باول (ان تركيا والولايات المتحدة قد حلتا مسألة تزويد القوات الامريكية بالامدادات عبر الاراضي التركية) ومن جهته قال غول (آمل الا تستمر الحرب طويلاً وان تنتهي بأقل الخسائر من الجانبين)(١٣).

وهكذا فان عودة العلاقات التركية – الامريكية الى الدفء قد أعاد لتركيا دورها المرسوم في المخطط الامريكي لكي تتيح لها الفرصة ان تلعب دوراً مهماً لا يمكن للولايات المتحدة ان تستغني عنه ابداً.

والواقع ان الموقف التركي قد بدا واضحاً بعد الاحتلال الامريكي للعراق ويرتكز على ازدياد مخاوفها من محاولات التغيير الجغرافي للعراق بعد تغيير الخارطة السياسية ورفضها قيام دولة كردية في شمال العراق بأي شكل من الاشكال.

ب- ايران:- يرتكز الموقف الايراني خلال الازمة من رؤى فكرية، تدخلت المستويات الدولية والاقليمية في تشكيلها، وبالتالي في صنع القرار الايراني.

ان السياسة الامريكية بعد ١١ ايلول ٢٠٠١ هي استراتيجية تقوم على القوة العسكرية والدعوة الى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية. من هنا كان الرفض الايراني للعدوان على العراق اذ ان ايران تعارض اي تحرك من طرف واحد لحل المشاكل الدولية ولاسيما ان هذه الحرب تمثل إحكاماً للتطويق الامريكي الاستراتيجي لايران[١٤]، فأصبحت بين الجيشين الامريكيين من الشرق والغرب.

وعلى هذا الاساس فأن ايران كانت تدرك تماماً بان احتلال العراق سوف يشكل تهديداً مباشراً على امنها الوطني ولم يكن بوسعها ان تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة بسبب العراق والتي كان لها في الوقت نفسه مصلحة واضحة في تغيير النظام السياسي في العراق الذي سبق له الدخول معها في حرب استمرت لمدة ثمانية اعوام فأتخذت موقف الحياد خلال الحرب وتعاملت الواقعية.[١٥]

لا ريب فإن اعتماد ايران سياسة (الحياد الايجابي) في مواجهة الحرب في افغانستان والعراق وتأكيد الدور الاقليمي في المعادلة الاسيوية والخليجية وتحقيق اكبر قدر من المنفعة من خلال المناورة الدبلوماسية والتصلب في اظهار الاستقلال عن الحرب ادت الى اعتماد مبدأ (القدرة على امتطاء جوادين في وقت واحد) وقد استمرت هذه السياسة (الحياد الايجابي) الى ما بعد الحرب والتي تعكس هنا مخاوف ايران من الاستهداف الامريكي وحرصها على عدم التورط بمجابهة مع الولايات المتحدة بشكل مباشر والحرص على امتلاك قوة الردع وعلى منع الولايات المتحدة من مهاجمة ايران فالمهم لديها هو المحافظة على أمنها ونظامها[١٦].

على الرغم من ذلك فإن القاسم المشترك الذي جمع الولايات المتحدة وايران عشية الحرب هو الاتفاق على تغيير النظام السياسي في العراق والذي تجسد عبر اتفاق

١٢ اذار ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالتفاهم السياسي بين الدولتين والقاضي بأن الولايات المتحدة ستسمح بقيام عراق مؤيد للايرانيين ولسيطرة الاحزاب السياسية الموالية لطهران في مقابل ان تحظى بمساعدة ايران لاجراء التغيير لنظام الحكم في بغداد(١٧).

وعلى هذا الاساس فقد قدمت الولايات المتحدة بموجب هذا الاتفاق لايران فرصة التأثير السياسي والتدخل في شؤون العراق الداخلية بما يخدم المصالح الحيوية لايران والتحكم بمسارات العملية السياسية الجارية في العراق وجعله ساحة مواجهة عندما تتعارض المصالح بين الطرفين.

ثانياً:- المواقف من المسار السياسي

باستثناء بعض دول الجوار التي رحبت بالتغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد سقوط بغداد والاعلان الرسمي من قبل الامم المتحدة بوضع العراق تحت الاحتلال الامريكي فأن الدول الاخرى في المنطقة اعدت ذلك الاحتلال غير مشروع وتعاملت مع التطورات السياسية التي جرت في العراق بمزيد من الحذر والشك والترقب للتعرف على مواقف دول الجوار من المسار السياسي سوف نستعرض تلك المواقف وفق الشكل الاتي:-

١- دول الجوار العربية

لاشك ان المشروع الذي طرحه الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش بعد احتلال العراق حول (الاصلاح السياسي) و (الديمقراطية) القى بظلاله على مواقف دول الجوا العربي حيال ما يجري في العراق اذ ظلت هذه المواقف حبيسة الاحتلال لتعقيدات كثيرة لعل من اهمها الاحتلال في ميزان القوى لصالح ايران، أو ثورة الانتعاش السياسي المذهبي التي اقلقت عواصم عربية مهمة أو الخوف من مغامرات امريكية اخرى(١٨).

وقد تمكنت الولايات المتحدة بعد عام واحد من الغزو ان تحقق بالفعل اختراقات عديدة في هيكلية النظام العربي تمثلت في العرقلة التونسية لعقد مؤتمر القمة العربية في موعده وارتباط الكويت بحلف شمال الاطلسي كحليف استراتيجي واتخاذ بعض الدول

الصغيرة مثل قطر والبحرين كمواقع بديلة لما قد تحتاجه الولايات المتحدة من قواعد عسكرية [١٩].

وعلى هذا الاساس لم يصدر عن اية دولة عربية بصورة مستقله اية ادانة للاحتلال الامريكي للعراق باستثناء سوريا ولبنان واليمن[٢٠]. أما على مستوى النظام العربي الرسمي لم يتم عقد دورة طارئة للقمة العربية وهذا يمثل نكوصاً عن معايير القمم السابقة في اوقات الازمات الخطيرة، بل انعقد بديلاً من ذلك قمة عربية – امريكية في شرم الشيخ حضرها خمسة من روؤساء الدول العربية لتكيف النظام العربي مع واقع احتلال العراق وسياساته بقبول تمثيل مجلس الحكم الانتقالي في مقعد العراق في الجامعة العربية تحت صيغة غير مسبوقة هي "الاعتراف المؤقت"[٢١].

وبشأن التواجد العسكري لجيوش البلدان المجاورة للعراق فان الدول العربية رفضت ذلك التواجد وآثرت تأخير ارسال قوات ضمن القوات المتعددة الجنسيات ريثما يتجدد برنامج لاستقلال العراق واقامة حكومة منتخبة في حال تغيير النظام في حينها[٢٢].

لا ريب فان عدم قدرة الدول العربية على اتخاذ أية خطوة باتجاه التدخل الفعلي في اوضاع العراق او تبني اي تحرك على الارض للتعامل مع الاوضاع الامنية فيه ومع الحكومة القائمة كان بسبب وجود القوات الامريكية وأهل العراق. فكانت ثمة اشارات ترسل بخصوص عدم التدخل العسكري التركي أو الايراني او حتى العربي مقابل التمسك بوحدة العراق وسيادته وتأسيس حكومة كاملة الشرعية بحسب التصريحات مع الاسراع دون التسرع بأعادة التوازنات التي كانت موجودة والمحافظة على مصالح الجميع[٢٣].

ويفهم من ذلك أن دول الجوار العربية غير راضية لما يجري في العراق من مسار سياسي لا يمنح فرص المشاركة السياسية لجميع اطياف الشعب العراقي والابتعاد عن التهميش السياسي وسياسة الاقصاء التي أعتمدتها الحكومة العراقية الانتقالية أو المنتخبة على حد سواء.

وقد بدأت مواقف دول الجوار العربي تتبلور اكثر بعد اقرار الدستور العراقي (الدائم) الذي لا يشير ان العراق جزء من الامة العربية وحول الفيدرالية[٢٤] حيث ابدت السعودية قلقها من تزايد حالة العنف في العراق من خلال التحذير الذي اطلقه الامير

سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي من حرب اهلية في العراق سيدفع المنطقة كلها الى كارثة لافتاً الى تزايد التدخل الايراني في العراق ورأى ان في الدستور العراقي (اشياء مزعجة قد تؤدي الى تقسيم العراق)[٢٥].

ولاشك هناك الكثير من الموقف السعودي من العملية السياسية فهناك قلق السعودية من نقل المقاتلين عبر اراضيها وكذلك من انعكاسات مايجري في العراق على امنها الداخلي.

كما ان عبد الرحمن العطية امين عام مجلس التعاون الخليجي ابدى عدم ارتياحه للدستور داعياً الى المحافظة على هوية العراق العربية والاسلامية[٢٦].

وتأتي مواقف دول الجوار العربية رداً على الدعوة التي اطلقها عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في العراق في ٢٠٠٥/٨/١١ بقوله (اننا نعتقد بضرورة اقامة اقليم واحد وسط وجنوب العراق) [٢٧].

وغنى عن الذكر، فأن الدستور العراقي الدائم مثار خلاف ورفض من اطياف واسعة من الشعب العراقي حيث ابتعد الدستور من أية صيغة تضع العراق كجزء من الامة العربية امام مسؤولياته في مسيرة العمل العربي الوحدوي والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والهدف واضح هو جعل العراق بلا هوية.

وبشأن التمثيل الدبلوماسي فقد رفضت دول الجوار العربي فتح سفاراتها العاملة في العراق بعد حادثة مقتل القائم باعمال السفارة المصرية في بغداد واصابة سفير البحرين وخطف القنصل العام للامارات العربية وتفجير السفارة الاردنية وذلك لفقدان الأمن في العراق وعدم القدرة على حماية السفارات من قبل القوات الحكومية أو الامريكية على حد سواء.

فضلاً عن تحفظ دول الجوار على مجريات العملية السياسية وعدم تحقيق المصالحة الوطنية.

وعلى الرغم من الضغوط الامريكية على دول الجوار العربي لفتح سفارتها في بغداد فأن هذه الدول لا تستجيب لها معللة بأن عدم ارسال السفراء الى العراق يعود الى افتقاد الأمن حسب التصريحات المعلنة من قبل المسؤولين السياسيين في دول الجوار

وتجسد ذلك في تصريح الامير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية بقوله ((ان سبب عدم فتح سفارة سعودية في العراق لا يعني فتور في العلاقات بين البلدين وانما لاسباب أمنية))[٢٨].

وبقصد تخفيف الضغوط الامريكية المتواصلة على سوريا وانسجاماً مع التغيير الحاصل في العراق فقد تم عودة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا والعراق عندما اعلن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ان سوريا قررت اعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق المقطوعة منذ عام ١٩٨٠ [٢٩].

ولاشك ان الحاجة الاقتصادية السورية من العراق والعبأ الاقتصادي الذي يشكله تواجد اكثر من ١.٦٠٠.٠٠٠ مواطن عراقي على الاراضي السورية هو الذي زاد من القناعة السورية بضرورة اجراء حوار مع الحكومة العراقية بهدف الحصول على المساعدات الدولية، اذ انه وحسب المصادر الرسمية فانهم يستهلكون اكثر من مليار دولار امريكي فيما يتعلق باستهلاك الطاقة كما انهم ساهموا في رفع اسعار العقارات والمواد الاستهلاكية[٣٠].

وبزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ٢٠٠٧/٨/٢٠ الى دمشق تم حل بعض المشكلات العالقة التي كانت تقف في وجه بناءالثقة بين سوريا والعراق واعلانه ان يحمل رسالة عراقية، وليست رسالة من أحد، بعد اعلان الناطق باسم البيت الابيض ان رئيس الوزراء العراقي يحمل الى دمشق " رسالة حاسمة " بالتوقف عن دعم المسلحين وتسللهم الى العراق وبعدما فعل الامر ذاته بزيارتيه الى ايران وتركيا مفادها ان امن العراق بات من امن الجوار ان اي انهيار للعملية السياسية فيه سينعكس سلبياً على دول الجوار[٣١] ولعل هذا ما يفسر التطور الكبير في الخطاب السياسي السوري حيث دان الرئيس الاسد بشدة " العمليات الارهابية التي تطال العراقيين ومؤسساتهم ودور العبادة بعدما جدد دعم العملية السياسية والمصالحة بمشاركة جميع مكونات الشعب العراقي. واذ لوحظ ايضاً ان تغييراً حصل في تصريحات رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري بالانتقال من القول أن (جدول انسحاب القوات الاجنبية يعزز من فرص المصالحة) الى القول ان تحقيق المصالحة ودعم العملية السياسية يساهمان في التعجيل بانتهاء

الاحتلال، وان البيان المشترك السوري والعراقي في اختتام زيارة المالكي ركز على ادانة الارهاب وان ضبط الحدود "مسؤولية مشتركة " لكنه لم يتضمن أية اشارة الى وجود القوات الاجنبية(٣٢).

والحقيقة ان التغير الذي حصل في الموقف السوري من العملية السياسية في العراق يعود الى رغبة دمشق في ارسال رسائل مزدوجة فهي تعبر عن رغبة سورية لمنع انهيار العراق والعملية السياسية وتقسيمه وان هناك حاجات اقتصادية وطنية لكن اي نجاح امني وسياسي في العراق بمساعدة دول الجوار سيترك صدى ايجابي لدى واشنطن وان ذلك سيحقق من الانعكاسات السلبية المتوقعة في لبنان في حال عدم القدرة على تجاوز الاستحقاق الرئاسي الذي يدور في حلقة مفرغة. اما الموقف السعودي فينطلق من تزايد مخاوف المسؤولين السعوديين بشأن الدور الايراني في العراق وتغاضي الحكومة العراقية عن النفوذ الايراني الذي بات يقلق دول الخليج لما له من انعكاسات سلبية على مجتمعات الخليج وتعتقد السعودية بأن ايران تعمل على اقامة حكومة عراقية تابعة لها ولعل هذا ما يفسر رفض السعودية استقبال رئيس الوزراء نوري المالكي لدى قيامه بجولة زيارات لدول جوار العراق شملت كل من ايران وتركيا وسوريا والاردن والكويت العام الماضي.

وعلى الرغم من ذلك فأن السعودية لا ترفض مساعدة العراق لاعتبارات أقلها ان أمن العراق واستقراره جزء من استقرار هذه الدول ومن هذا السياق يأتي القرار السعودي بالغاء ٨٠ بالمئة من ديون العراق التي تصل الى اكثر من ١٥ مليار دولار. ومع مرور الوقت اخذ الموقف السعودي يتضح اكثر فاكثر في انتقاد السياسة الامريكية بالعراق بدءاً من وصف هذا الوجود بالاحتلال غير المشروع كما قال العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز اثناء القمة العربية في الرياض، مروراً بمواقف رافضة لفكرة الانسحاب غير المنظم السابق لاوانه من العراق، وصولاً لاشارات بعدم الرضا عن اداء الحكومة العراقية السياسي(٣٣).

ويستنتج من كل ما تقدم ان موقف دول الجوار العربية لم يكن بمستوى الفعل المؤثر والقادر على احداث تغييرات لصالحها وقيام نظام سياسي في العراق مؤيد لها.

٢- دول الجوار غير العربية:

أ- تركيا: لم تتأخر تركيا كثيراً بعد احتلال العراق عن الاعتراف بمجلس الحكم المؤقت الذي تم الاعلان عنه في بغداد في ١٣ تموز ٢٠٠٣ على الرغم من الاعلان عن حالة التأهب على الحدود المشتركة من اجل حمايتها من التداعيات وسعت الى استغلال فرص الاستثمار المتاحة في العراق من خلال عملية اعادة الاعمار والدخول في منافسات للحصول على عقود في العراق حيث انطلق الموقف التركي بعد الحرب بالتعامل الواقعي مع التطورات الحاصلة في الميدان فقد ساهمت تركيا مع دول التحالف في الجهد العسكري واللوجستي من خلال وضع موانئها ومطاراتها تحت تصرف الدول التي ساهمت في الحرب ضد العراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقال عبد الله غول وزير الخارجية التركي آنذاك (ان بامكان الدول الراغبة بارسال مساعدات انسانية الى العراق ان تقدم بهذا الامر عبر تركيا) والقرار التركي لا يسمح بنشر قوات أو اسلحة بل بحركة ترانزيت أو تخزين معدات وماتزال قاعدة انجرليك العسكرية تستخدم لعمليات الدعم اللوجستي [٣٤].

وبعد التوتر الذي شاب العلاقات التركية – الامريكية عقب حادثة السليمانية[٣٥] عادت هذه العلاقات الى طبيعتها في اعقاب زيارة عبد الله غول وزير الخارجية التركي آنذاك لواشنطن في ٢٥ تموز ٢٠٠٣ والتقاءه بنظيره الامريكي كولن باول حيث اعلن الاخير بان العلاقات التركية – الامريكية قوية على الرغم من بعض الصعوبات الاخيرة، وان الولايات المتحدة طلبت من تركيا ارسال جنود الى العراق مضيفاً بأن واشنطن تتوقع ان ترد تركيا سريعاً على طلبها.[٣٦]

ومع ذلك فأن تركيا تراجعت عن قرارها بارسال قوات تركية للانتشار في العراق تحت ذريعة المساهمة في اعمار العراق واعادة الاستقرا في البلاد بعد معارضة واسعة من قبل مجلس الحكم الانتقالي ومن قبل الاحزاب الكردية العراقية[٣٧]، بعد الهجوم الانتحاري الذي استهدف مقر السفارة التركية [٣٨].

وابدت تركيا قلقها وحذرت من محاولات الاكراد في العراق بالمطالبة باتحاد فدرالي يقوم على اساس عرقي وهذا ما اكده الجنرال (ايلكر ياسيج) الرجل الثاني في هيئة

الاركان التركية اذ حذر الاكراد من خطورة اعلان دولة مستقلة.[٣٩] كما ناشد رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي الرئيس الامريكي بوش خلال زيارته للعاصمة انقرة في ٢٧ حزيران ٢٠٠٤ منع اكراد في العراق من السيطرة على مدينة كركوك مشدداً رفض بلاده المطلق بـ (إقامة اي كيان فيدرالي في العراق على اسس عرقية أو مذهبية)[٤٠].

فالمهم لدى تركيا هو امنها القومي وكيفية المحافظة عليه وهذا الامن مرتبط بدرجة كبيرة بما سوف يحدث في العراق لاسيما فيما يتعلق بمسألة حصول الاكراد على حق الانفصال او الحكم الفيدرالي وأية مزايا او مكاسب يحصل عليها الاكراد في العراق سيكون مردودها السلبي على الاستقرار السياسي داخل تركيا وعلى الاخص مطالب اكراد تركيا في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير.[٤١]

وتخشى تركيا من استغلال حزب العمال الكردستاني التركي الفراغ الامني في شمال العراق ليكون ملاذاً آمناً له والانطلاق منه في الهجوم على المناطق الجنوبية في تركيا حيث لوحظ ازدياد نشاطاته العسكرية وتكبيد الجيش التركي خسائر مهمة الامر الذي حدا بتركيا مطالبة الولايات المتحدة باجراءات جازمة ضد حزب العمال والقيام بعمليات عسكرية مشتركة مع القوات التركية في شمال العراق وقد حملت تركيا القيادات الكردية في العراق المسؤولية الكاملة عن تصعيد الوضع على الحدود العراقية التركية واصرارها على تطبيق الفقرة (٤٠) في الدستور بشأن ضم مدينة كركوك الى اقليم كردستان وهو ما ترفضه تركيا وتعد ذلك خطاً احمراً لاينبغي التساهل معه[٤٢].

وتتهم تركيا القيادة الكردية العراقة بايواء حزب العمال الكردستاني التركي وتقديم الدعم المادي وانشاء معسكرات للتدريب ومنح مكاتب للحزب في شمال العراق وهذا ما قاد الحكومة التركية الى اتخاذ اجراءات حاسمة ضد حزب العمال الكردستاني وتوغل أكثر من عشرة الآف جندي تركي في شمال العراق وقيام الطائرات التركية بقصف قواعد الحزب وتجمعاته في اطار التفاهم التركي – الامريكي وتزويد الولايات المتحدة تركيا بالمعلومات الاستخبارية الحساسة عن اماكن تواجد مقرات حزب العمال الكردستاني التركي بعد زيارة اردوغان الى واشنطن ولقائه بالرئيس بوش[٤٣].

وعليه يمكن القول ان الموقف التركي حيال العملية السياسية ينطلق من الاقرار التركي بالتغيير الذي حصل في العراق على ان لا يشكل ذلك تهديداً لامن تركيا واستقرارها في اطار دعوات الفيدرالية للاحزاب المشاركة في العملية السياسية والخشية من تفكك العراق وتقسيمه والحرص على تأسيس حكومة عراقية قوية يمكن التعامل معها والوثوق بها فضلاً عن عدم التفريط في العلاقات الاستراتيجية التركية – الامريكية بأي شكل من الاشكال على حساب المسألة الكردية في العراق والتي لم تعد ذا قيمة امام التحالف الاستراتيجي التركي – الامريكي عميق الجذور.

ب. أيران: سارعت ايران الى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي الذي عينته سلطات الاحتلال على الرغم من انها تعتبر العراق دولة محتلة الا انها اعترفت بالمجلس وفقاً لتحقيقه التوازنات الاقليمية والمصلحة الايرانية وجلائه للصالح العامة لايران ولذلك لم يأت الاعتراف الايراني الرسمي بمجلس الحكم الانتقالي بصيغة اعلان رسمي لان التصريحات الرسمية التي صدرت عن المجلس اعتبرته ايران خطوة أولى نحو تسليم العراقيين مقاليد السلطة. لكن ما يلفت النظر ان ايران كانت أول دولة ترسل وفداً رسمياً اجتمع مع مجلس الحكم برئاسة الدبلوماسي محمد حسين صادقي مدير ادارة ما يسمى بـ (خليج فارس) في وزارة الخارجية وبحث معه سبل تدعيم تسنم العراقيين السلطة في وقت لاحق الى جانب ما يتعين على مجلس الحكم القيام به لأزالة المعوقات التي تعترض مشاركة ايران الجدية في مشاريع اعمار العراق[٤٤].

وقد نتج عن هذه الزيارة السماح لايران بحضور مؤتمر الدول المانحة في مدريد والافراج عن اثنين من الصحفيين الايرانيين اثر اعتقال دام زهاء اربعة اشهر[٤٥].

وزار طهران في بدايات تشكيل مجلس الحكم في تموز ٢٠٠٣ جلال طالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وعضو مجلس الحكم الانتقالي آنذاك وعبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاسلامي الاعلى وعضو مجلس الحكم في حينه وآخرون والتقوا كبار القادة الايرانيين كما قام ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي السابق بزيارة لطهران توصل خلالها مع المسؤولين الايرانيين الى اتفاق على تبادل المعلومات الاستخبارية

لضبط الحدود واكد الجانبان عزمهما على توقيع عدد من الاتفاقات الاخرى المتعلقه بالنفط والكهرباء واستئناف الرحلات الجوية بين بغداد وطهران.[٤٦]

وغني عن الذكر ان ايران تعد الطرف الثاني بعد (اسرائيل) المستفيد في عملية التغيير السياسي في العراق في ظل الاحتلال الامريكي وعليه لا شيء يدعو ايران لمعارضة مسار العملية السياسية الجارية في العراق بل جعل سياستها متوافقة مع السياسة الامريكية في الكثير من جوانبها ابتداء من انشاء مجلس الحكم ومباركة ودعم الانتخابات في العراق والاعتراف بالحكومات العراقية المتعاقبة وفي هذا الاتجاه يجب ان يفهم ان تشجيع ايران اجراء الانتخابات في العراق وترحيبها بنتائجها هو تشجيع ينبع من اهمية بناء نظام شرعي بقدر ما تمليه مصلحتها في بناء نظام تابع لها، يفترض ان يكون ضعيفاً يشعر القائمون عليه بافتقارهم الى الشرعية وبحاجتهم الماسة للاستناد الى قوى اجنبية تضمن بقاءهم في الحكم[٤٧].

وعليه فيمكن القول ان من مصلحة ايران دعم نظام سياسي موال لها في العراق ولذلك سعت بكل ما أوتيت من قوة الى التأثير في العملية السياسية في العراق عن طريق دعم الاحزاب السياسية الموالية لاسيما المجلس الاسلامي الاعلى واسناده الكامل خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥ والتلاعب بنتائجها من خلال عمليات التزوير وادخال البطاقات الانتخابية عبر الحدود الى وسط وجنوب العراق[٤٨].

ومنذ تشكيل الحكومة العراقية المنتخبة عام ٢٠٠٦ لوحظ ازدياد تدخل ايران في الشأن العراقي بشكل علني من اجل تقديم الدعم الامني والسياسي للحكومة المنتخبة بما يضمن الابقاء على عراق ضعيف يخدم ايران وقيام حكومة عراقية خاضعة لنفوذها وتنطلق السياسة الايرانية في العراق في الاتجاهات الاتية[٤٩]:-

١- تشجيع عملية اجراء الانتخابات بما يضمن فوز حكومة عراقية موالية لها.
٢- اشاعة الفوضى وفق نمط معين يمكن التحكم بها والسيطرة عليها.
٣- تحقيق منفعة اقتصادية كبيرة لايران بجعل العراق سوقاً للبضاعة الايرانية.

٤- القدرة على استخدام الورقة العراقية للضغط على الولايات المتحدة واثارة المشاكل لها بما يخدم مصالح ايران وسعيها في النشاط النووي من ناحية ويبعد عنها خطر وجود القوات الامريكية وتهديداتها المحتملة لامنها القومي من ناحيه اخرى.

٥- المناورة السياسية ومحاولة ابعاد نفسها عن تدخلها في الشأن العراقي وتبرئة نفسها من الاتهامات الموجهة اليها.

وبصدد مواقف ايران حول تدخلها في الشأن العراقي برزت ثمة مؤشرات وشكوك حول تدخل ايران في الساحة العراقية حيث اكدت مصادر في لندن ان بريطانيا حققت في معلومات دقيقة جداً تتحدث عن دور ايراني في الهجوم الذي وقع على قواتها في البصرة وادى الى مقتل واصابة ١٢ جندياً بريطانياً قد تم التخطيط له من قبل الاجهزة السرية الايرانية [٥٠].

وفي اطا رد الاتهامات الموجهة لايران من قبل الولايات المتحدة حول تسلل المقاتلين من ايران الى العراق رفضت وزارة الخارجية الايرانية اتهاماً امريكياً بان ايران لا تبذل ما يكفي من الجهد لوقف عبور المقاتلين المعادين للولايات المتحدة الى العراق قائلة (لااساس له من الصحة) ورفض حميد آصفي المتحدث بأسم الخارجية الايرانية الاتهامات الامريكية بهذا الشأن قائلاً (ينتج تصاعد الارهاب من تحرك وسلوك امريكا والان من الواضح تماماً ان تبحث امريكا عن ذرائع وهي تقوم بدعاية لالقاء اللوم على الآخرين)[٥١].

كما اتهم الرئيس الامريكي بوش ايران بتأجيج اعمال العنف في العراق ومحاولة التأثير على نتائج العملية السياسية وقال بوش في ختام اجتماع حول العراق في ١١ آذار ٢٠٠٦ (ندعو الدول المجاورة لان تسمح للعراق بأقرار الديمقراطية وينطبق ذلك على ايران كما ينطبق على سوريا ايضاً [٥٢].

وفي هذا الاتهام هناك اشارة امريكية واضحة الى دور ايران في حدوث انقسامات في المجتمع العراقي حيث رافق تفجير مرقدي الامامين الحسن العسكري وعلي الهادي في مدينة سامراء في آذار ٢٠٠٦ تصاعد العنف الطائفي بشكل خطير راح ضحيته الآلآف من الابرياء واحراق وتدمير المساجد في بغداد وضواحيها وكاد ان يؤدي الى حرب أهلية

بسبب أعمال القتل التي ارتكبتها المليشيات الطائفية بحق المدنيين ورجال الدين وتهجير العوائل وغيرها من اعمال اجرامية وهذا ما ادى الى تكليف الرئيس بوش جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية الاسبق الى تقديم تقرير حول الاوضاع الامنية في العراق ومن اجل سياسة جديدة في العراق حيث اوصى تقرير مجموعة دراسة العراق للجنة بيكر – هاميلتون الذي يتألف من ٧٩ توصية، الى اشراك ايران وسوريا في حوار مع الولايات المحدة بشأن تحقيق الاستقرار في العراق نظراً للدور الذي تلعبانه في دعم المليشيات والهجمات المسلحة.(٥٣)

وبناء على ما تقدم فأن ايران استثمرت غياب الفعل العربي المؤثر على الساحة العراقية في ظل الاحتلال لصالحها من خلال الانفتاح والعلاقات المتميزة مع الحكومة العراقية وبما يجعل الاخيرة تنساق تحت نفوذها وسياساتها المؤثرة. من خلال الدعم الكبير التي تقدمه ايران لارساء العملية السياسية وفق الاتجاهات التي تخدم مصلحتها في تعزيز تواجدها على الساحة العراقية والتحكم بمسارات العملية السياسية وعليه فان الدور الايراني في العملية السياسية هو معها طالما ان العملية السياية تخدم مصالحها السياسية، فالامساك الايراني بالورقة العراقية عامل مهم في تقليل الضغوط الامريكية على ايران لاسيما الملف النووي الايراني ودورها الاقليمي في المنطقة.

ثالثاً: مؤتمرات دول الجوار

عقدت الكثير من المؤتمرات في السنوات التالية بعد الاحتلال في الدول المجاورة للعراق وفي دول لا تجاوره وعلى مستويات وتخصصات مختلفة دون حضور الولايات المتحدة اذ عقد اول مؤتمر لدول الجوار في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في ١٨ نيسان ٢٠٠٣ بحضور السعودية وسوريا والاردن والكويت ومصر والبحرين حيث احتدم النقاش حول هوية الدولة العراقية وامتدادات الموضوع ضمن المحيط الاقليمي العربي وركز المؤتمر على ضرورة اختيار الهوية العربية والاسلامة للدولة ولكنه خلص في النهاية الى ضرورة توازي الحلول الامنية مع الحلول السياسية في سبيل الحفاظ على وحدة وسيادة العراق وتجاوز الازمة التي ادت الى الاحتلال الامريكي.(٥٤)

واستضافت الكويت لاول مرة مؤتمراً في شباط ٢٠٠٤ ضم بالاضافة الى دول الجوار الست ممثل الامين العام للامم المتحدة الاخضر الابراهيمي وفي العام نفسه استضافت عمان اجتماعاً لرؤساء برلمانات دول جوار العراق ودعوا الى مساعدة العراقيين على احلال الامن والاستقرار وانجاح العملية السياسية وعقد اجتماع وزاري حول العراق في شرم الشيخ في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤ بشأن دعم العملية التي نص عليها قرار مجلس الامن ١٥٤٦ وشارك في الاجتماع وزراء خارجية دول الجوار السعودية، الاردن، ايران، سوريا، الكويت، وكذلك وزراء خارجية دول مجموعة الثماني والولايات المتحدة وبريطانيا اضافة الى وزير خارجية تونس والجزائر وشارك ايضاً السكرتير العام للامم المتحدة وامين عام الجامعة العربية والاتحاد الاوربي ودعا البيان الختامي الى دعم سيادة العراق واستقلاله ووحدة اراضيه والى دور قيادي للامم المتحدة في مساندة العملية السياسية، كما اكد البيان على اهمية التزام دول الجوار بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وتكثيف تعاونها من اجل ضبط الحدود مع العراق، واشار البيان الى ان ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق ليست مفتوحة الى ما لانهاية وانها ستنتهي وفقاً لما نصت عليه الفقرتان ٤ و ١٢ من قرار مجلس الامن المرقم ١٥٤٦ حول اكتمال العملية السياسية، وحث البيان الحكومة العراقية المؤقته على توسيع المشاركة السياسية واجراء الانتخابات في موعدها.[٥٥]

والواقع ان البيان الختامي لمؤتمر شرم الشيخ حقق مكاسب سياسية للادارة الامريكية ابرزها خلو البيان من اي جدول زمني محدد لانسحاب القوات الامريكية في العراق.

كذلك اجتماع طهران الذي انعقد في تموز ٢٠٠٥ وجمع وزراء خارجية دول الجوار فضلاً عن مصر والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وقد ظهرت خلافات كثيرة حول الموقف من الملفات العراقية المختلفة لاسيما فيما يتعلق بالدستور الذي رأت فيه بعض الاطراف بأنه يهدف الى تقسيم العراق وتحويله الى ثلاث دول من بينها دولة كردية ولم تصل الى البيان الختامي الذي جاء عاماً ولم يتطرق مباشرة لهواجس كل الاطراف.[٥٦]

وفي العام ذاته انعقد في تركيا مؤتمر مهم ايضاً ضم وزراء خارجية دول الجوار ليؤكد دعمه للعملية السياسية في العراق منبهاً الى ضرورة اشراك حقيقي للسنة في صياغة الدستور واعتبروا ان غياب جزء مهم من الناخبين يمس مصداقية التمثيل لكل مكونات المجتمع العراقي ولم يحضره العراق لكن شارك فيها وزراء خارجيه السعودية والاردن ومصر والبحرين والكويت وسوريا وممثلين عن الجزائر والسودان.[٥٧]

ولعل من الاكثر الامور تعقيداً هو دخول الولايات المتحدة في هذه الاجتماعات ونجاحها في تحويل فكرة هذه الاجتماعات الى مؤتمرات دولية تعرض فيها واشنطن مطالبها من دول الجوار فضلاً عن اتهامها بضرب الامن في العراق. وقد شهد عام ٢٠٠٧ ثلاثة مؤتمرات من هذا النوع كان اولها في **شرم الشيخ** حيث شاركت دمشق بوزير خارجيتها وليد المعلم والتقى نظيرته الامريكية (كونداليزا رايس) لكن رايس لم تلتقي مع نظيرها الايراني منوشهر متكي. وعقد المؤتمر على وقع تهديدات من رايس من ان الدول المجاورة للعراق ستخسر كثيراً اذا لم تستخدم نفوذها للمساهمة في استقرار العراق وان اهداف المؤتمر ستقتصر على بحث الملف العراقي في اشارة الى المباحثات التي دارت بين دمشق وواشنطن على هامش المؤتمر؛ وشارك فيه وزراء خارجية ايران وتركيا والسعودية والكويت والاردن ومصر والبحرين والجامعة العربية والامم المتحدة ودول مجموعة الثماني ومنظمة المؤتمر الاسلامي؛ وقد اطلق في ختامه بالعهد الدولي حول العراق حيث مهد لعقد اجتماع للدول المانحة ركز على قضيتي ديون العراق الخارجية وعمليات اعادة الاعمار[٥٨].

أما المؤتمر الثاني فقد عقد في **بغداد** في العاشر من اذار ٢٠٠٧ وجمع فضلاً عن دول الجوار العراقي مصر والبحرين والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية وفي الواقع رأت سوريا فيه اول خطوات حوار امريكي – سوري وامريكي – ايراني وبداية تطبيق احدى التوصيات الـ ٧٥ الذي خلص اليه تقرير بيكر هاميلتون تلك التي حث بها الادارة امريكية على محاورة سوريا وايران سعياً الى تحقيق الاستقرار في العراق الامر الذي تجاهلته ادارة بوش حتى هذا الوقت. وتبلغت دمشق على نحو غير مباشر موقفاً امريكياً يريد حصر الحوار بالعراق

على عكس التقرير الذي يدعو الى حوار شامل وبما يخالف الرؤية السورية التي ترى ان ملف العراق ملف شائك لا يمثل حالاً في ذاتها بل هو جزء من المشكلة المرتبطة بالمنطقة.[٥٩]

وعقد المؤتمر الثالث في ٢٦ آذار ٢٠٠٧ في مدينة **اسطنبول** التركية وشاركت فيه مجموعة رفيعة من الخبراء والمسؤولين من العراق وست دول مجاورة له فضلاً عن الولايات المتحدة لتحديد خطوات فعلية من شأنها المساعدة على استقرار العراق والمنطقة المحيطة به حيث اشرف على هذا المؤتمر كل من معهد السلام الامريكي والمركز التركي للدراسات الاستراتيجية اليور – آسيوية واطلق على التوصيات الـ ٣٦ توصية اجرائية بأعلان مرمرة (اشارة الى اسم الفندق الذي عقدت فيه مناقشات المؤتمر) وركزت على عدة قضايا منها: السيطرة على الحدود، التعاون الاستخباري، الحوار الديني، مشاكل نزوح السكان واللاجئين. واقر المشاركون بالمؤتمر مسؤولية دورها الهام في دعم استقرار العراق والحاجة الى عقد مؤتمر دولي بصورة عاجلة من اجل دعم العملية السياسية في العراق وجدول زمني للحكومة العراقية للقيام بمسؤولياتها بصورة كاملة في جميع انحاء العراق[٦٠].

وتم عقد آخر مؤتمر لدول جوار العراق في **الكويت** في ٢٢ نيسان ٢٠٠٨ واستمر لمدة يومين بحضور ممثلين عن الدول الكبرى ودول اخرى بلغ مجموعها ٢٣ دولة وحثت كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة الامريكية الدول العربية على ارسال سفرائها الى العراق ودعم حكومة المالكي قبيل انعقاد المؤتمر[٦١]، كما طالب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي دول جوار العراق لبذل المزيد من الجهود وتشديد الاجراءات الامنية لمنع تسلل المقاتلين واعرب عن امله ان تلجأ دول جوار العراق لشطب ديونه الخارجية والتي تصل الى ٦٧ مليار دولار معظمها من السعودية والكويت والامارات العربية وقطر.

كذلك اوضح المالكي بان هناك دولاً تستمر بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ولم يحدد اسمائها وفي ختام المؤتمر جرى التأكيد على فتح السفارات في بغداد وفي هذا

المؤتمر لم يحصل اي لقاء بين متكي وزير خارجية ايران وكونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة[٦٢].

وبناء الى ما تقدم فأن مؤتمرات دول جوار العراق لم تحقق نتائج عملية ملموسة على ارض الواقع سوى ان هذه المؤتمرات مناسبة لالتقاء دول جوار العراق بين فترة واخرى للادلاء بمواقف كل دولة حيال المسار السياسي في العراق تختلف عن مواقف الدولة الاخرى وفق رؤيتها للاحداث السياسية في العراق فضلاً عن دخول الولايات المتحدة كطرف اقليمي في المنطقة بعد احتلال العراق باعتبارها جاراً مباشراً لدول الجوار العراقي والذي يتجسد في مواصلة التنسيق والتشاور مع دول الجوار بما يتحكم في مسار الملف العراقي واتجاهات العملية السياسية والضغط المتواصل على دول الجوار وتحديد حركتها ومنعها من التدخل في الشأن العراقي ومما يدعم هذا الاستنتاج هو ما أفصح عنه نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي حيمنا اعرب عن خيبة امله من مؤتمرات دول الجوار بأن (ملتقيات دول الجوار لا فائدة منها لان هذه الدول حين تجتمع ترفع شعار دعم العراق في العملية الامنية لكن الكثير منها يتدخل أمنياً في الشأن العراقي ويتصدى للدولة وللحكومة المنتخبة)[٦٣].

رابعاً: تدخلات دول الجوار

بغض النظر عن المواقف المعلنة من الدول المجاورة بشأن الوضع العراقي فأن هناك صراعاً يدور بين مخابرات الدول المجاورة لتوسيع نطاق نفوذها وسيطرتها على الساحة العراقية وتسعى الى ادامة التواصل ودعم الاطراف والمكونات العراقية المختلفة ويتم تقديم الدعم المادي واللوجستي والتدريب والاسلحة والتي اضحت مكشوفة بعد ان كشف النقاب عن الادلة التي تشير باصابع الاتهام الى هذه الدول المجاورة.

ان أي متابع للطريقة التي تصرفت بها دول الجوار حيال العراق حتى الان لا يملك الا ان يصفها بالحياد السلبي لدى بعضها كدول الخليج العربي والاردن وتركيا، أو المشاركة الفعلية في تداعيات الشأن العراقي عند دول آخرى كأيران وسوريا[٦٤]. فالدول العربية لم تتقدم يوماً بمشروع عربي لانقاذ العراق من الوضع الذي آل اليه جراء الاحتلال

بسبب التركيبة الشرق اوسطية التي احلتها امريكا بالمنطقة بعد الحرب على العراق بخضوع السياسة الخارجية العراقية لتفضيل الاحتلال بالتركيز على الداخل اكثر من التركيز على الخارج، كذلك سعي بعض الفئات السياسية المشاركة في العملية السياسية لابعاد العراق عن محيطه العربي، فضلاً عن غياب رؤية سياسة واضحة للتعامل الايجابي العربي بشأن دعم العراق والاعتراف بواقعه السياسي.

لقد اكتشفت الدول العربية بعد مرور اربع سنوات ان العراق محتل وذلك في قمة الرياض عام ٢٠٠٧ ولم يشر البيان الختامي للقمه وقراراتها الى مسألة الاحتلال أو حق المقاومة ولم تتضمن اية فقره تطالب بخروج القوات المحتلة من العراق أو وضع جدول زمني للانسحاب او حتى طرح مشروع آليه لانهاء الوجود العسكري الامريكي في العراق واحلال قوات بديلة خاضعة للشرعية الدولية تنتهي بأجل محدود باستعادة الشرعية والنظام في العراق واكتفى البيان الختامي للقمة وقراراتها بالحديث عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق[٦٥].

ولكن دول الجوار الاخرى كايران وسوريا، لم تنتظر من أحد ان يمنحها سمة الدخول الى العراق فقد تهيأت لها الظروف المناسبة بفعل التخبط الامريكي في ادارة الاوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية لاسيما تلك القرارات التي اصدرها الحاكم الامريكي (بول بريمر) بحل قوى المؤسسات الامنية وعلى رأسها الجيش العراقي السابق والذي جعل العراق ساحة لتدخلات دول الجوار حيث الانكشاف الامني على طول حدود العراق مع دول الجوار مما اسهم في تدفق العديد من المتسللين والمتطوعين للقتال الى الاراضي العراقية ناهيك عن التدخل المخابراتي وعصابات القتل وتهريب المخدرات وعناصر الموساد التي تعمل بحرية تامة في ظل التواجد الامريكي[٦٦]. وهكذا بادرت ايران الى التدخل في الشأن العراقي بكل ما أوتيت من قوة وتأثير منذ بداية الاحتلال الامريكي لابعاد ساحتها عن المعركة المباشرة طالما ان المشروع الامريكي يستهدفها كمرحلة لاحقة من ناحية واستغلال ظروف الاحتلال لجعل تواجدها على الساحة العراقية اكثر فاعلية من ناحية ثانية، واستغلال عامل الوقت حول ملفها النووي من ناحية ثالثة[٦٧].

وبمرور الزمن تصاعد النفوذ الايراني في العراق واصبح الملف العراقي ورقة تستخدمها ايران في اطار التفاهم مع الولايات المتحدة حول مستقبل العراق حيث اضطرت الولايات المتحدة الى الاعلان عن مواقفها على اجراء محادثات مباشرة مع ايران بناء على توصيات لجنة بيكر – هاملتون كما اسلفنا. حيث عقدت محادثات بين السفير الامريكي في العراق (رايان كروكر) والسفير الايراني في بغداد حسن كاظمي قمي في ٢٨ نيسان ٢٠٠٧ بشأن خطة كيفية تحقيق الاستقرار في العراق بعد تصاعد العنف بشكل خطير وسعي كل طرف الى الضغط على الطرف الاخر حيث ارسلت الولايات المتحدة تسع سفن حربية و ١٧ الف جندي الى الخليج وصعدت التهديدات بفرض عقوبات اوسع على طهران بسبب نشاطاتها النووية واستمرار طهران في الاعلان عن منجزاتها الذرية[٦٨]. وتشير جاريث بورتر في مجلة اميركان بروسبكت الى ان ايران تقدمت بمقترح في ايار ٢٠٠٣ لعقد صفقة كبرى مع الولايات المتحدة فقد اقترحت تأييد مبادرة السلام العربية التي تنص على اقامة الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية، وانهاء دعمها العسكري للفصائل الفلسطينية المسلحة وحزب الله مقابل عودة العلاقات الدبلوماسية لكن ادارة الرئيس الامريكي بوش تجاهلت المقترحات الايرانية ومنذ ذلك الوقت ترسل اشارات بانها لن تقبل بأقل من تغيير النظام في ايران[٦٩].

وفيما يخص الشأن العراقي يرمي الاقتراح الايراني الى سحب غير سريع للقوات الامريكية ونقلها الى قواعد داخل العراق واقرار واشنطن بأن الملف النووي الايراني لايمكن ان يبقى خارج اطار المفاوضات العراقية وفي المقابل تقوم ايران بكبح الميليشات المسلحة المدعومة من قبلها واجراء تعديلات في العملية السياسية بما يمكن توسيع المشاركة السياسية لجميع اطياف الشعب العراقي واجراء تعديل في الدستور[٧٠].

وتحاول ايران ابعاد نفسها عن لعب اي دور مباشر في احداث العنف الجارية في العراق منذ القاء القوات الامريكية القبض على ٢٠ ناشطاً ايرانياً في كانون الاول ٢٠٠٦ وكانون الثاني ٢٠٠٧ حيث لايزال ١٠ أشخاص من المجموعة الايرانية محتجزين ومن ضمنهم خمسة مسؤولين ايرانيين تم اعتقالهم في اربيل في كانون الثاني ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الوقت ركزت ايران جهودها على تدريب مجموعات من المليشات داخل ايران

وفي الوقت نفسه سعت ايران للاحتفاظ بالنفوذ السياسي والاقتصادي لدى العديد من الاحزاب السياسية الموالية لها[٧١].

وتتوالى الاتهامات من قبل المسؤولين الامريكان لايران بالتدخل في شؤون العراق حيث صرح وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس بقوله (ان ما يفعله الايرانيون هو قتل الجنود الامريكيين في العراق)، كما اوضح بتريوس قائد القوات الامريكية في العراق خلال الادلاء ببيانه امام الكونغرس يومي ٨، ٩ نيسان ٢٠٠٨ بأن ايران تؤدي دوراً تدميرياً في العراق وتدعم الميليشات وان فيلق القدس الايراني لا يزال يعمل بشكل فعال ويزود المليشيات بالاسلحة المتطورة[٧٢].

وجدير بالذكر ان بتريوس كلف مرؤوسيه باعداد ملف عن التورط الايراني كجزء من جهود الادارة للكشف عن النشاطات السرية الايرانية وزيادة الدعم للحرب، وان المقابلات التي اجريت مع اكثر من عشرين من المسؤولين في المجال العسكري والاستخبارات اظهرت ان شحنات الاسلحة استمرت في الاشهر الاخيرة بالرغم من التعهد الايراني يوقف تدفق الاسلحة. وقد كشفت معارك البصرة في بداية نيسان ٢٠٠٨ عن حجم التدخل الايراني في العراق حيث اوضح الناطق الاعلامي بأسم الجيش الامريكي ان ايران مازالت تدعم المليشيات في العراق وان قواته تقوم بجمع الادلة على تزويد المسلحين بالاسلحة وتدخل فيلق القدس الايراني والعثور على اسلحة ايرانية الصنع في البصرة وتحتوي على مئات الصواريخ فضلاً عن مواد تركيب قنابل خارقة للمركبات المصفحة[٧٣].

وهذا ما اوضحه علي الدباغ مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي بأن لدى العراق اسلحة ايرانية الصنع عثر عليها القادة الميدانيون خلال العمليات العسكرية في البلاد ولفت الدباغ ان الحكومة بحاجة الى توثيق الادلة التي تتعلق بموضوع الدعم الايراني لجماعات العنف[٧٤].

وكشف نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي عن تدخلات بصورة متفاوته من جانب دول جوار لم يسمها في احداث البصرة واشار في مقابلة مع قناة الحرة الى ان

وفوداً ذهبت الى تلك الدول لمطالبتها بوقف تدخلها كما طلبت الحكومة العراقية من دول كبرى صديقة التحدث الى تلك الدول للتوقف عن التدخل في اوضاع البصرة[٧٥].

اما مستشار الامن القومي العراقي موفق الربيعي فقد اشار صراحة الى هذا التدخل باتهام ايران وسوريا لتصدير الموت الى العراق[٧٦]، كذلك فأن سامي العسكري مستشار رئيس الوزراء المالكي اتهم السعودية بتزويد المسلحين في البصرة بالاسلحة والذي جاء متزامناً مع رفض السعودية ارسال سفيرها الى العراق بعد انهاء مؤتمر دول جوار العراق في الكويت.[٧٧]

الخاتمة والاستنتاجات

وفي ضوء مما تقدم يتضح لنا مواقف دول جوار العراق بشأن الاحتلال والمسار السياسي وكيفية التعامل مع الازمة العراقية اذ لم تتمكن دول الجوار العربي من توحيد سياساتها باتجاه منع وقوع الحرب والى احتلال العراق حيث تراوحت المواقف بين مؤيد ومعارض وصامت. كذلك الحال التعاطي مع العملية السياسية الجارية في العراق في ترك الساحة العراقية لتدخل دول الجوار غير العربية لاسيما ايران التي استغلت ظروف الاحتلال وسارعت الى مد يدها للحكومة العراقية بما يتيح لها التدخل في تفاصيل العملية السياسية والتحكم في مسارتها منذ اليوم الاول للغزو الامريكي من خلال التواجد المكثف لعناصر استخباراتها ونشاط سفارتها ودعمها للميليشات بما يحقق لها زيادة نفوذها وتأثيرها على الداخل العراقي من ناحية والصمود بوجه الضغوط الامريكية من ناحية اخرى ويمكن الاشارة الى عدد من الاستنتاجات لعل من ابرزها مايأتي:

١- تحمل دول الجوار العربي مسؤولية وقوع الحرب على العراق بسبب فشلها وتواطيء بعضها منها نتيجة الانقسام العربي.

٢- اعتماد دول الجوار العربي سياسة الحياد السلبي حيال التطورات السياسية في العراق وعدم التدخل في العراق بما يضمن عودته للحضن العربي.

٣- خضوع مواقف دول الجوار العربي لتأثيرات دولية واقليمية ومحلية أسهم في التردد والمشاركة في رسم صورة المشهد السياسي والتحكم باتجاهات العملية السياسية.

٤- التأرجح في المواقف لدول الجوار العربي ما بين الرافض والمرحب بالاحتلال وفقاً لرؤيته السياسية والحرص على ادامة مصالح بلده.

٥- تحقيق الاحتلال الامريكي احلام بعض الدول المجاورة غير العربية بتغيير النظام السياسي في العراق وتدمير القدرة العسكرية للعراق واخراجه من ساحة الفعل السياسي المؤثر في المنطقة لاسيما (اسرائيل).

٦- مهد الاحتلال الامريكي لايران فرصة التأثير السياسي ةالتحكم في مسار العملية السياسية بما يؤدي الى قيام حكومة سياسية مواليه لها.

٧- التناقض في المواقف الثنائية لدول الجوار عموماً حيال الوضع العراقي مع المواقف الجماعية في مؤتمرات دول الجوار ادى الى فقدان اهمية انعقادها.

٨- ادخال الولايات المتحدة كطرف اقليمي مؤثر في مواقف دول جوار العراق بعد مشاركتها لمؤتمرات دول الجوار العراق حيث اصبحت منبراً لاطلاق الولايات المتحدة الاتهامات الى بعض دول الجوار بالتدخل في الشأن العراقي.

٩- تغاضي الولايات المتحدة عن التدخل الايراني في العراق ضاعف من قدرتها على استخدام الورقة العراقية كأداة ضغط على امريكا لتحقيق مصالحها لاسيما الملف النووي الايراني.

١٠- اعلان الحكومة العراقية عن تدخل ايران في اثارة العنف من خلال دعم الميليشيات وتزويدها الاسلحة خطوة اولى لتحريرها من الهيمنة الايرانية.

واخيراً لابد من القول بأنه آن الاوان لكي تتدخل دول الجوار العربي بحكم مسؤوليتها القومية وتنتقل من الحياد السلبي الى الحياد الايجابي فلازالت هناك فرصة لاحداث التأثير السياسي على الساحة العراقية لاسيما ان بعض هذه الدول تمتلك ادوات الضغط السياسي المطلوب.

الهوامش مع المصادر

(١) حسن نافعة، احتلال العراق ودول الجوار. تأثيرات وتفسيرات.
http:// www.aljazeeranet/portal/templates/ postings/ pocket pcDailed page aspx? Page 2.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) غسان سلامة، العراق اقتراح للتغيير، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٨)، ١٢/ ٢٠٠٣، ص٩١.

(٥) د. خير الدين حسيب، حول التطورات في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٧)، ٧/ ٢٠٠٥. وللمزيد من التفاصيل حول دور الحكومات العربية في التحريض على الاحتلال انظر:
Bob Woodward, plan of attack (New York, Simon and Schuster 2004) pp 312-315.

وكذلك انظر:
Tommy Franks and Malcolm McConnell, America soldier (New York: Regan Books, 2004).

(٦) نيفين سليمان، العدوان على العراق، خريطة ازمة ومستقبل، مجلة المستقبل العربي العدد (٢٩٨)، ١٢/ ٢٠٠٣، ص٢٣٠. ولمعرفة الدور الاردني ينظر : تيسير نعمان ، تصريحات وزيرة الخارجية الامريكية رسالة واضحة، جريدة الدستور عدد ٤٧٤٨ في ٢٠٠٥/٦/٢٩ .

(٧) خلال زيارة الرئيس الامريكي بوش الى الشرق الاوسط ما بين ٥و ٦ حزيران ٢٠٠٣ تم تقديم الشكر الى قطر بوصفها الحليف الاستراتيجي. انظر: فتحي العفيفي، الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدول قطر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٨، ١٢/ ٢٠٠٣ ص٦٤.

(٨) فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٧) ٧/ ٢٠٠٥، ص١٠٤.

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) نيفين سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

(١١) حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، page 4.

(١٢) د. لقمان عمر محمود النعيمي، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الامريكية ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات اقليمية/ جامعة الموصل، العدد (٨) تشرين الاول ٢٠٠٧، ص٦٥.

(١٣) للمزيد من التفاصيل انظر: المصدر نفسه، ص٦٦ وما بعدها.

(١٤) نيفين سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

(١٥) حسن نافعه، مصدر سبق ذكره، page 4.

(١٦) محمد جمال باروت، حول ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٢، ٤/ ٢٠٠٤، ص٤٤-٤٥ .

(١٧) ريفا بهالا، ايران والولايات المتحدة والمفسدات المحتملة للصفقه في العراق مجلة المستقبل العربي العدد ٣٤١، ٧/ ٢٠٠٧، ص٩٥.

(١٨) تجسدت في تحذير العاهل الاردني في الملك عبد الله الثاني من خطورة قيام هلال (شيعي) (ايران، العراق، سوريا، لبنان) نظراً لتصاعد النفوذ الايراني في العراق، انظر: عادل الطريفي؛ هل حان وقت التدخل في العراق؟ نقلاً عن جريدة الرياض السعودية http:// www. Alriyadh.com

(١٩) حسن نافعه، مصدر سبق ذكره .page 3.

(٢٠) د. خير الدين حسيب، مستقبل العراق، الاحتلال. المقاومة. التحرير والديمقراطية: سلسلة كتب المستقبل العربي(٣٥)، ط١(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص٨٢.

(٢١) محمد جمال باروت، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٢٢) د. نوفل قاسم علي الشهوان، مستقبل الدور الاقليمي والاقتصادي للعراق، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد (٨)، ٢٠٠٧، ص٤٤.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) للاطلاع على الدستور انظر: عبد الحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي (الدائم)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، ٢٠٠٥/١٠.

(٢٥) صحيفة الحياة. بيروت في ٢٠٠٥/٩/٢١.

(٢٦) صحيفة الحياة. بيروت في ٦ /٢٠٠٥/٩.

(٢٧) نقلاً عن: رشيد عمارة الزيدي، اشكالية الفدرالية في الدستور العراقي مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، ٢٠٠٥/١٠، ص١١٨.

(٢٨) قناة الشرقية الفضائية، مساء يوم ٢٠٠٨/٤/٢٤.

(٢٩) صحيفة السفير. بيروت. في ٢٠٠٥/٥/٤.

(٣٠) سبقه اسباب وراء زيارة نوري المالكي الى دمشق وتغير الخطب السوري تجاه العراق http:// www. Syriahv.com/ index.html, p.2

(٣١) المصدر نفسه، p1.

(٣٢) المصدر نفسه p3.

(٣٣) احمد جميل عزم، متغيرات العلاقات السعودية الأمريكية، http:// www, amin.org.

(٣٤) جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٥ ٢٠٠٤/٧، ص٥٨.

(٣٥) قامت القوات الامريكية باحتجاز (١١) جندياً تركياً من القوات الخاصة في مدينة السليمانية في ٤ تموز ٢٠٠٣ للاشتباه في ضلوعهم بعملية اغتيال مسؤول كردي وهو محافظ كركوك. انظر: جريدة الزمان، لندن، في ٢٠٠٣/٧/٢٣، ص٢

(٣٦) د. لقمان عمر محمود النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٣٧) جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

(٣٨) جرح في هذا الهجوم حارسان للسفارة التركية واربعة مدنيين وتم هذا الهجوم بعد اسبوع على اعطاء البرلمان التركي الضوء الاخضر لارسال جنود الى العراق لمساعدة الامريكيين في ارساء الاستقرار في العراق. انظر: مجلة العربي [٩٨] في ٢٠٠٣/١٢، ص٢٦٦-٢٦٧.

(٣٩) انظر: صحيفة المستقبل (بيروت) العدد ١٦٣٠، ٢٨ حزيران ٢٠٠٣ متاح على رابط الموقع التالي:

http:// www. Almustaqbal, com/ stories print preview. Aspx? Storyid= 721616.

كذلك انظر: د. لقمان عمر محمود النعيمي، مصدر سبق ذكره ص ص ٧٤-٧٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٤١) محمد السعيد ادريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٦)، ٢٠٠٦/٤، ص ص ٣٢.

(٤٢) د. عارف محمد خلف، الاجتياح التركي لشمال العراق، شؤون سياسية، دورية سياسية، كلية القانون، قسم العلوم السياسية العدد (٥) اذار ٢٠٠٨، ص٩.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) نجاح محمد علي، ايران ومجلس الحكم العراقي، صحيفة الزمان، لندن في ٢٠٠٣/١١/٢٢، ص٧ ، كذلك انظر: جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٩-٦٠.

(٤٥) جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

(٤٦) صحيفة السفير. بيروت، في ٢٠٠٥/٧/١٨.

(٤٧) شفيع بومنيجل، خلفيات المواقف الايرانية تجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الدوافع، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٦)، ٦/ ٢٠٠٥، ص٦٦.

(٤٨) تم القاء القبض على عجلتين قادمتين من ايران في محافظة الكوت مليئة بالبطاقات الانتخابية من قبل الاجهزة الامنية قبيل الانتخابات . انظر:
International crisis Group, Iran in Iraq: How much influence?
New report 21 march 2005.
http://www.Crisis group.Org/home/index.cfm?=1sid=3328=30k.pt.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) صحيفة التآخي. بغداد. في ٢٠٠٣/٦/٢٦ كذلك: جاسم يونس الحريري مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

(٥١) صحيفة الشرق الاوسط، في ٢٠٠٣/٩/٤، كذلك: جاسم يونس الحريري مصدر سبق ذكره.

(٥٢) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(٥٣) للاطلاع على تفاصيل التقرير انظر: صحيفة المشرق، العدد ٨٥٢، في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٦، ص٢.

(٥٤) انظر: http:// www. Ikhanon/ line com/. Article, asp?

(٥٥) لمزيد من التفاصيل حول البيان الختامي لمؤتمر شرم الشيخ انظر:
http://www.alsharq alawsat.com.html

وكذلك: صحيفة السفير، بيروت، في ٢٠٠٤/١١/٢٤.

(٥٦) انظر: http:// www Ikhanon/ line opcit.

(٥٧) Ibid.

(٥٨) Ibid.

(٥٩) Ibid.

(٦٠) للمزيد من التفاصيل حول اعلان مرمرة انظر: تقرير واشنطن اعلان مرمرة: دعوة للتعاون الامني بين دول جوار العراق، العدد ١٠٢، ٣١ اذار ٢٠٠٧.
http:// www.Taqrir-org/ index.c6m.

(٦١) قناة العربية الفضائية في ٢٠٠٨/٤/١٧.

(٦٢) قناة الشرقية الفضائية مساء يوم ٢٠٠٨/٤/٢٢.

(٦٣) انظر: http://www.adnkronos,com/Aki/Arabic politics/? Id.

(٦٤) عادل الطريفي، مصدر سبق ذكره.

(٦٥) انظر: http:// www. Crisis group/ Library/ documents/ miscellaneous docs/ crisis group 2001- annual- report-web. pdf

(٦٦) د. عارف محمد خلف العراق ودول الجوار، نشرة الرأي الاخر، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، العدد الثاني، تشرين الثاني٢٠٠٦، ص ١١.

(٦٧) المصدر نفسه، ص١٢.

كذلك انظر: ابراهيم يعقوب، العراق آنذاك والآن، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٢١)، ٢٠٠٥/١١، ص٣١.

(٦٨) ريفابهالا، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٥-٩٦.

(٦٩) انظر: http:// www. Alnefisi, com/ Default, aspx?

كذلك قارن مع ما تحتاجه ايران من الولايات المتحدة بالرجوع الى: خالد أبو ظهر، خيارات واشنطن مع طهران، صفقة كبرى.. او الضربة العسكرية مجلة الوطن العربي العدد ١٦١٨ في ٥ آذار ٢٠٠٨، ص٥.

(٧٠) ريفا بهالا، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

(٧١) انظر: http:// www Irakna, com/ index php?

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه، كذلك: قناة الشرقية الفضائية. في ١٠/٥/ ٢٠٠٨.

(٧٤) انظر: http:// www. Wna-news. Com/ inanews/ news, php? htlm.

(٧٥) انظر http:// www adnkronos, com /Aki/ Arabic politics/? Id:

(٧٦) قناة العربية الفضائية في ٢٣/٤/٢٠٠٨.

(٧٧) قناة الشرقية الفضائية في ٢٥/٤/٢٠٠٨.